خلال افتتاح الملتقى البيئي الأول لمركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

البدر: لابد من تطوير المناهج الدراسية لتعزيز الاهتمام بالبيئة

المتحدثون خلال الملتقى البيئي (تصوير: أحمد المهلهل)

جانب من الحضور

■ العمير: البيئة ليست من ضمن أولويات المواطن والحكومة الكويتية

■ المجلس به ضعف في التشريعات التي تخص البيئة وهناك محاولات لتطويرها

كتب فارس العبدان

قال مدير جامعة الكويت عبداللطيف البدر ان الجامعة يقع على عاتقها تطوير العلم،ومركز دراسات الخليج من انشط المراكز الذي يسعى لتحقيق هذا الغرض.

وبين البدر خلال الملتقى البيئي الأول تحت عنوان «المتغيرات المناخية» امس في القاعة الدولية بكلية العلوم الإجتماعية والذي نظمه مركز دراسات الخليج ان العامل البيئي إكتسب أهمية كبرى في الوقت الحالي في السياسات التي تتبعها الدول.

وأشار إلى أن مركز دراسات الخليج كان عبارة عن فكرة تطورت بمرور الوقت على يد الدكتورة ميمونة الصباح ،موضحا إلى انه يسعى بكل الطرق لتقديم دراسات تهم الطلبة ،والإحاطة بكل ما يدور في منطقة الخليج العربي لأننا في دولة تؤثر وتتأثر بما يقع حولها.

وبين البدر إلى أن عامل البيئة أصبح له دور كبير في السياسات التي تتبعها الدول ،فدول العالم أصبحت تتاثر بشكل كبير بهذا العامل ،فالولايات المتحدة الأمريكية تهتم بشكل كبير بالبيئة والمناخ .

وشدد البدر على اهمية ان تحتوي مناهج وزارة التربية ومدارسها منذ بداية النشء على اهمية البيئة بحيث تكون هناك مشاركة من المختصين في كلية التربية وغيرها لتطوير المناهج وتوضيح اهمية البيئة بها.

وقال البدر ان الملتقى مهم جدا ويجب على المختصين الاجتماع والتحاور لتطوير المعلومة معبرا عن سعادته بتفاعل جامعة الكويت مع هذا الموضوع ، كما ان مركز الخليج في السابق كان يتحدث في النواحي السياسية ولكن الان دخلنا في العلم نفسه حيث كنا قد اهملنا ذلك في السابق ولكن «صحينا» الان والصحوة مهمة حتى وان كانت متاخرة.

وتمنى ان يكون هناك طلبة دراسات عليا تكون لهم بصمة في الاضافة على ما تقدمه الجامعة لطلبة الشهادة الاولوية للنهوض بالعلم

ومن جانبه قال نائب مدير الجامعة للابحاث ورئيس مجلس ادارة مركز دراسات الخليج د.حسن السند انه اذا كان الملتقى البيئي الاول قد اتخذ من التغيرات المناخية وآثارها الصحية والاقتصادية والاعلامية على البيئة في الكويت موضوعا رئيسيا له ، فإن ذلك يعني ان هذه التغيرات المناخية الناجمة عن ظاهرة الاحتباس الحراري التي يستهدف مناقشتها وتعني ارتفاع درجة حرارة الارض.

ومن ناحيته قال عضو مجلس الأمة د.علي العمير ان البيئة اليوم ليست من ضمن اولويات المواطن والحكومة الكويتية ،والمجلس فيه ضعف في التشريعات التي تخص البيئة ،ولكن هناك محاولات لإقرار إقتراح بقانون حول الهيئة العامة للبيئة وإضافة الكثير لدور هذه الهيئة والتي لا تقدم الدور المنشود لهذا البلد.

وبين اننا بأمس الحاجة لتشريعات تخص البيئة ، فهناك تدخل من الإنسان تحت مبرر التنمية المستدامة للعبث في توازنات البيئة مما يؤثر في المناخ،مشيرا إلى ان القطاع النفطي وتوليد الطاقة في محطات تحلية الماء من الأسباب الرئيسية التي تلوث الغلاف الجوي في الكويت.

وأوضح أن دور مجلس الأمة بدأ بتشكيل لجنة مؤقتة لشؤون البيئة للاهتمام بالقضايا البيئية، مبينا أن جهود مجلس الأمة ركز على الاتفاقيات التي تكون الكويت ملزمة بتطبيقها منها إتفاقيات خفض مستويات الغازات الدفيئة ،والإتفاقيات التي تدور حول نقل النفايات الخطرة، أكثر من تركيزها على إقتراح القوانين الخاصة بالبيئة.

ومن جانبه قال مدير ادارة الصحة المهنية في وزارة الصحة الدكتور احمد الشطي: « أن للتغيرات المناخية عددا كبيرا من التأثيرات على مختلف المجالات و الجوانب ومن ابرزها التأثيرات الصحية السلبية على الأشخاص من مختلف الفئات العمرية».

ونوه د الشطي أن من أبرز الجوانب التي تتاثر بالجو والطقس و المناخ هي الزراعة والصحة وموارد المياه بانواعها و الأراضي الساحلية و الحياة البيولوجية، مؤكدا أن هذه التأثيرات قد تكون مباشرة او غير مباشرة على الإنسان وباقي الكائنات الحية.

و أشار الشطي ان ارتفاع درجة الحرارة يؤدي إلى الإصابة بمختلف أنواع الأمراض اهمها الطفح الجلدي والأمراض السارية والوفاة لبعض الحالات بالإضافة إلى المشاكل المرتبطة بالجهاز التنفسي ومنها الربو والحساسية، مضيفا أن للتغيرات المناخية تاثيرا كبيرا على كبار السن والأطفال و المرأة الحامل وعليهم جميعا الحرص على صحتهم بصورة احتياطية أكبر.

أكد خبير الأرصاد الجوية في مطار الكويت الدولي عيسى رمضان ان الإنسان هو أساس التغيرات المناخية التي تحدث في العالم لاسيما بعد الثورة الصناعية والتطور الصناعي الذي شهده العالم لافتا إلى ان « أي ارتفاع بسيط بدرجات الحرارة يؤدي إلى تغيرات مناخية كبيرة، وحاليا في كل عقد من الزمن ترتفع درجة الحرارة وهذا يحمل آثارا سلبية على البيئة ».

وقال رمضان ان « زيادة الحرارة تؤدي إلى ذوبان الجليد، وفي افريقيا يعاني 250 مليون شخص من مشكلة مصادر المياه وكذلك الجزر تتاثر بارتفاع منسوب المياه الناتج عن ذوبان الجليد كجزر المالديف وغيرها ». وأفاد رمضان ان « درجات الحرارة آخذة بالارتفاع بشكل مستمر، وقد سجلنا في السنوات الاخيرة درجة حرارة بمعدل 54 في المئة «مبينا ان « نقص كميات الامطار يسبب مشاكل اقتصادية ويؤثر على حركة الملاحة ويتسبب بالجفاف ».

عبداللطيف البدر

طالبوا برفع الظلم نهائيا عن المواطنين جراء الممارسات غير القانونية للبنوك

ندوة العدالة والسلام: المساواة ومحاسبة المتسبب ضروريان لإنهاء أزمة القروض

المتحدثون خلال الندوة

جانب من الحضور (تصوير: صالح محمد)

كتب مصطفى كامل

أكد المتحدثون في الندوة التي عقدها تجمع العدالة والسلام مساء امس الاول على ضرورة تحقيق العدالة في طريقة معالجة قضية القروض ومحاسبة المتسبب في إرهاق المواطنين بفوائد ديون كبيرة وغير مستحقة.

وطالبوا بمحاسبة المؤسسات المالية المخالفة للقانون ورفع الظلم الكبير الذي وقع على المواطنين جراء تلك الممارسات غير القانونية مشددين على ضرورة تأسيس ثقافة حقيقية تقوم على مساءلة المخطئ وإلزامه بتحمل تبعات تصحيح أخطائه.

وقال النائب نواف الفزيع ان قانون المعسرين اتى ليكافئ البنوك على ما قامت به من أخطاء وتجاوزات استغلت من خلالها المواطنين، لافتا إلى ان قانون المعسرين لم يشر إلى الفوائد التي تم أخذها من المواطنين بغير وجه حق.

وأضاف نحن نعتقد ان الشعب الكويتي خدع وتم التدليس والنصب عليه في أكبر عملية نصب في التاريخ، مستغربا من عدم رغبة الحكومة بمساءلة من قام بتلك المخالفات الكبيرة التي ارهقت شريحة كبيرة من المواطنين.

وطالب البنك المركزي بإلزام البنوك بالفوائد غير المستحقة وذلك وفقا للقرار الذي صدر في تاريخ 24 مارس 2008 قائلا من اخطأ عليه أن يتحمل ويصحح خطأه.

وقال ستكون لنا وقفة تاريخية تحقق العدالة لمحاسبة المتنفذين الذين أصبحوا فوق القانون مؤكدا أن ما يسعون له سيكون محاسبة المخطئين والمتسببين في ظلم المواطنين معلنا استمراره في استجواب وزير المالية والعمل لوضعه على المنصة لمحاسبة من أوصلنا إلى هذا الحال.

من جانبه اعتبر النائب خليل الصالح قضية القروض هي القضية الأولى في الدولة، مبينا ان المشكلة تكمن في عدة اطراف لهذه القضية ممثلة في المواطن المقترض والبنوك المقرضة والجهة الرقابية ممثلة في البنك المركزي.

وقال ان البنوك اتخذت كل الطرق والسبل لإغراء المواطنين بالقروض كل حسب حاجته من خلال العديد من التسهيلات والطرق الدعائية، معتبرا ان البنك المركزي تراخى كثيرا في ضبط هذه العملية التي حملت خروقات كبيرة كضعدي الفوائد لأصل الدين بمراحل كبيرة.

وشدد على ضرورة حل هذه القضية بصيغة عادلة حتى لا تحدث كارثة اجتماعية، لافتا إلى ان الحل العادل لها يكمن في فتح كل ملف على حدة وتحديد إن كان البنك متجاوزا على القانون وبالتالي تكون معالجة القضية وفق هذا الأساس.

ودعا إلى محاسبة المؤسسات المالية المخالفة للقانون ورفع الظلم الكبير الذي وقع على المواطنين جراء تلك الممارسات غير القانونية مشددا على ضرورة تأسيس ثقافة حقيقية لدى المواطن وعدم تسهيل عملية الاقتراض له لظنه بأنها حتما سيتم إسقاطها بالإضافة إلى ضرورة وضع ضوابط على البنوك تحدد لها آلية إعطاء القروض مع عدم تجاوزها للقروض.

من جهته شدد الخبير الاقتصادي جمال عبدالرحيم على ضرورة تبني ثقافة المساءلة التي يرى أنها انعدمت في الدولة قائلا إن أي بلد لا يعيش ثقافة المساءلة سينتهي كما هو الحال في دولة كولومبيا.

وإعتبر أن إسقاط القروض جريمة أخلاقية من الدرجة الأولى بحق المجتمع الكويتي لافتا إلى أن إسقاط القروض سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل جنوني يجعل الكويتيين يبكون دما.

وأشار إلى ان الولايات المتحدة الأمريكية قامت بمحاسبة البنوك وأكبر الشركات والمؤسسات المالية وتغريمها مبالغ مالية ضخمة وتعويض المتضررين باعتبارها ساهمت في الإضرار بمصالح عملائها، لافتا إلى أن البنوك الكويتية لم تطبق عملية إدارة المخاطرة في القروض الإستهلاكية خوفا من ذهاب العملاء إلى بنوك أخرى.

■ الفزيع: الشعب خدع بصندوق المعسرين.. ومستمر في استجواب وزير المالية حتى النهاية

■ الصالح: نحتاج إلى تأسيس ثقافة حقيقية لدى المواطن وعدم تسهيل عملية الإقتراض له

■ عبدالرحيم: إسقاط القروض جريمة أخلاقية بحق المجتمع وستؤدي إلى ارتفاع جنوني في الأسعار

التربية: طلبة الكويت 357 ألفا و794 مدرسة و57 ألف معلم ومعلمة في 2012/2011

اظهر تقرير احصائي تعليمي صدر حديثا عن وزارة التربية للعام الدراسي 2012/2011 ان اجمالي عدد الطلبة في الكويت بلغ 357273 طالبا وطالبة و 57042 معلما ومعلمة في حين بلغ اجمالي عدد المدارس لجميع المراحل الدراسية 794 مدرسة و 14986 فصلا دراسيا.

وقال تقرير المجموعة الاحصائية للتعليم الصادر عن قطاع التخطيط والمعلومات بالوزارة ان عدد المدارس في التعليم العام أخذ بالازياد المطرد على مدى السنوات الخمس الماضية وشهد العام الدراسي الماضي 2012/2011 ارتفاعا ملحوظا في اجمالي أعداد المدارس لجميع المراحل الدراسية (رياض اطفال وابتدائي ومتوسط وثانوي) ليبلغ 794 مدرسة.

وأضاف ان اجمالي أعداد المدارس لجميع المراحل الدراسية في العام الدراسي 2008/2007 بلغ 742 مدرسة وارتفع هذا العدد في العام الدراسي الذي يليه 2009/2008 الى 773 مدرسة موضحا ان العدد ازداد في العام الدراسي 2010/2009 ليبلغ 779 مدرسة واستمر بالارتفاع في العام الدراسي 2011/2010 ليصل الى 788 مدرسة.

وذكر ان العملية التعليمية شهدت تطورا نوعيا على جميع الاصعدة لا سيما في التعليم العام خلال الاعوام الدراسية الخمسة الماضية حيث تطورت مكونات العملية التعليمية التي تشمل الطالب والهيئة التدريسية والمدارس والفصول الدراسية بشكل ملموس.

في المقابل وبحسب التقرير ارتفع اجمالي عدد الطلاب والطالبات على مدى الاعوام الخمسة الدراسية الماضية ليبلغ 357273 طالبا وطالبة في العام الدراسي 2012/2011 مبينا ان اجمالي عدد الطلبة في العام الدراسي 2008/2007 بلغ 343416 طالبا وطالبة ليرتفع في العام الدراسي 2009/2008 الى 343782 طالبا وطالبة.

واشار الى استمرار ذلك الارتفاع ليبلغ 347422 طالبا وطالبة في العام الدراسي 2010/2009 ليصل العدد في العام الدراسي 2011/2010 الى 353327 طالبا وطالبة لافتا الى ان عدد الفصول الدراسية في جميع المراحل التعليمية بالتعليم العام ارتفع ليبلغ اجماليه 14986 فصلا دراسيا حتى العام الدراسي 2012/2011.

الغريللي: افتتاح معرض القبول الـ16 بكلية الهندسة والبترول في 24 الجاري

تحت رعاية وزير التربية وزير التعليم العالي د.نايف الحجرف تنظم عمادة كلية الهندسة والبترول بجامعة الكويت معرض القبول السادس عشر خلال الفترة من 24-28 مارس 2013 في تمام الساعه 12:00 ظهرا بمبنى 14 خ صالة المرحوم فاروق برغش للمعارض بالخالدية.

وقال مدير مكتب التوجيه والإرشاد ورئيس اللجنة المنظمة للمعرض د.مشعل الغريللي إلى ان هذا المعرض الذي يقام للمرة السادسة عشرة على التوالي بهدف تعريف طلبة السنة النهائية من المرحلة الثانوية الحكومية والخاصة بقسميها العلمي الأدبي بكليات جامعة الكويت والتخصصات والبرامج العلمية المتوفرة بكلية الهندسة والبترول حيث سيشارك ما يقارب 30 جهة من داخل الكلية وجامعة الكويت للتعرف على ما يتناسب مع طموحهم وميولهم قبل الالتحاق بالجامعة، كما سيقوم مكتب التوجيه والإرشاد بكلية الهندسة والبترول بتوعية المدارس الحكومية والخاصة بآلية القبول وأهمية دراسة بعض المقررات قبل دخول الجامعة.